



الفقر المائي نتيجه حصار ميليشيات الحوثيون لتعز

تقرير مؤسسه ملتقى الحوار للتنميه وحقوق الانسان



الفقر المائي نتيجه حصار ميليشيات الحوثيون لتعز

ملتقى الحوار للتنميه وحقوق اإلنسان

مؤسسة أهلية مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 عير حزبية

لا تهدف الى الربح ويخضع نظامها الاساسى للقانون رقم 149 لسنة

2019 الخاص بالجمعيات األاهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الاليكتروني https://www.fdhrd.org



© ALL RIGHTS RESERVED- 2021 FDHRD



الفقر المائي نتيجه حصار ميليشيات الحوثيون لتعز

مقدمه

تعتبر جماعة الحوثيون "جماعة إرهابيه تقوم على ولاية الإمام وتتبع الطريقة الاثني عشرية على غرار النموذح الإيراني"

فهم يمتلكون ترسانة ضخمة من الأسلحة والذخائر بفضل علاقتها بدولة إيران التي تعتبر المزود الرئيس للحوثيين بالأسلحة، بالاضافة الى استيلائهم على أسلحة كثيرة من الجيش اليمني.

كما ينتهجون نهجاً سياسياً رافضاً لأى حلول للأزمة اليمنية كما انهم السبب المباشر في فشل محادثات جنيف للسلام سبتمبر 2018، حيث تغيب وفد الحوثيين عن الحضور الى جنيف بذريعة عدم حصولهم على ضمانات لعودتهم إلى صنعاء.

كما أنهم مارسوا كل أنواع الجرائم الإرهابية من قتل وخطف وتعذيب وتشريد لآلاف اليمنيين. حيث جاء وفق إحصاءات رسمية يمنية أن ميليشيات الحوثي فجرت 898 ممتلكات خاصاً ومنشأة عامة ، بالاضافه الي لانتهاكها المنازل ودار القرآن و المدارس وإنتهاك حرمه المساجد وتحويلها إلى ثكنات عسكرية واستراحات لعناصرها.

في يونيو 2022 ، استغلت الميليشيا، المدعومة من إيران، حاجة سكان صنعاء للمياه في ظل الجفاف الذي تعانيه المدينة بسبب تأخر هطول الأمطار، لجني الأموال والتربح وتحقيق عائدات تحت مسميات غير قانونية.

والجدير بالذكر يعاني آلاف السكان في صنعاء من نقص حاد في مياه الشرب؛ بسبب انقطاعها من المؤسسة العامة للمياه بالتزامن مع ارتفاع أسعارها بشكل مضاعف.



بالاضافه الي أزمة نقص المواد البترولية التي تزيد من تعقيد الموقف ، "حيث أن هناك تقارير تفيد بأن 40% من مزارعي القمح لم يتمكنوا من سقاية المحصول هذا العام؛ بسبب نقص المواد البترولية في الأسواق"، مشيرًا إلى دورها في تشغيل محركات ضخ المياه الجوفية، حيث تمثل نسبة الاعتماد على المياه الجوفية في الري 67% .

كما ان هناك أسباباً طبيعية كتأخر هطول الأمطار وتدني منسوب المياه في الآبار الجوفية، والهدر الناتج عن توسع ظاهرة زراعة شجرة "القات"، لكن قطع الحوثيين للمياه القادمة من تلك الآبار جزء رئيسي من أسباب الأزمة الخانقة التي تعيشها المدينة.

اولا: مصادر المياه في اليمن

تعيش اليمن كارثة إنسانية وبيئية، فهي بلد تعاني من فقر مزمن وحروب مدمرة، تنفذ المياه في اليمن بسبب الاستغلال المفرط لطبقات المياه الجوفية والتوسع السكاني وتغير المناخ.

تبلغ المساحة الإجمالية للجمهورية اليمنية 527،970 كيلومتر مربع ، ولكن اليمن بلد ضعيف اقتصادياً ، واقتصادها غير متطور ، وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية ، وتعاني من مشاكل كثيره أهمها الفساد والنزاعات المختلفة والعقلية القبلية التي تسيطر على المسؤولين، تعتمد الزراعة في اليمن في المقام الأول على هطول الأمطار المباشر ، وحصاد المياه الجارية على المنحدرات ، والفيضانات الموسمية في الوديان . هناك موسمان ممطران مختلفان: من مارس إلى مايو ، يأتي هطول الأمطار من منطقة التقاء البحر الأحمر بالبحر العربي ويعرف باسم أمطار الصيف وهناك أيضًا فترة مطيرة أواخر الصيف في الفترة من يوليو إلى سبتمبر تتمحور حول منطقة التقارب بين المدارات ، يمثل المطر المتأخر في الصيف ح 10-70 ٪ من متوسط هطول الأمطار السنوي .

من أهم مصادر المياه:

• الفيضانات الموسميه



لا توجد في اليمن أنهار دائمة، بل هناك سبعة أودية رئيسية تحمل فيضانات موسمية تنحدر من الجرف الغربي في الربيع وأواخر الصيف إلى البحر الأحمر ، و تتحدر عدة أودية صغيرة باتجاه خليج عدن والربع الخالي في الشرق ، من أهم الوديان في جنوب اليمن وادي حضرموت، وهي منطقة معزولة منذ فترة طويلة عن بقية اليمن، حيث يبلغ متوسط التدفق السنوي في الوديان الساحلية الرئيسية للبحر الأحمر اليمني أكثر من 2500 متر مكعب .

كانت السيول الموسمية هي مصدر الري الرئيسي للزراعة في منطقة تهامة قبل إدخال آبار الضخ، يمكن أن تختلف مساحة الأراضي المزروعة بالفيضانات في عام معين بشكل كبير.

حيث قال البعض أن الأراضي المروية بالغمر تتراوح بين 8000 و 16000 هكتار من سنة إلى أخرى، تمثل هذه الفيضانات فرصة وخطر دائم بسبب الأضرار الجسيمة التي يمكن أن تسببها الفيضانات الكبرى.

فقام الشيخ زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل بناء سد مأرب الحديث لتحسين الزراعة في هذه المنطقة المشهورة بآثارها القديمة ، حيث تقع مأرب على بعد حوالي 120 كم شرق صنعاء ، وكانت مقر مملكة سبأ وما زالت موقعًا أثريًا مهمًا وكان مصنوعًا أساسًا من الأرض ، بطول حوالي 680 مترًا ، وارتفاعه حوالي 18 مترًا في أقصى ارتفاع ، السد الذي حول المياه خلال موسم الفيضانات ، قد امتد إلى 20 كم . تشير النقوش إلى جهود الحكام المحليين لإصلاح الأضرار الناجمة عن الفيضانات واعادة بناء السد .

• الينابيع

تعتبر الينابيع مصدراً مهما للإمداد المحلي والري في المرتفعات،قديما كانت مساحة الأراضي المروية من الينابيع ضعف ما كانت تروى من الآبار، لكن ذلك تغير بسرعة مع الوقت، ففي وادي الأهجر المرتفع، على رأس وادي سردود، تضمن الري من مياه الينابيع أولاً تجميع التدفق إلى صهريج أو خزان لتخصيصه في نهاية المطاف في شبكة قنوات توزيع ذات تدفق بالجاذبية.

وفي بعض المناطق مثل وادي ظهر، يتم تغذية مياه الينابيع مباشرة في القنوات استند التخصيص على دورة تناوب الحصص، اعتمادًا على حجم المياه، ومساحة الأرض المراد ربها، وعدد المساهمين واحتياجات المحاصيل، دورة واحدة تتكرر كل 17 يومًا مع كل حصة محددة تساوي ثلاث ساعات.



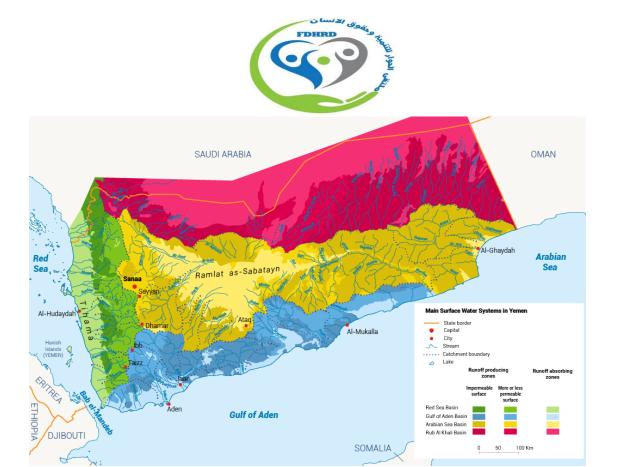
استند الحق في الوصول إلى المياه في النظام على قطع الأرض المحددة المملوكة، في نظام التخصيص المعمول به منذ فترة طويلة، قد يكون لأعمال الري حصص متعددة في أيام مختلفة، بحيث لا يضطر المرء بالضرورة إلى الانتظار 17 يومًا بين الري. يمكن أيضًا تداول حصة معينة مع شريك ري آخر.

• الآبار

كانت الآبار في اليمن تحفر باليد حتى تم إدخال الحفارات في الستينيات، ومن ثم لم يتم تحديد العمق فقط من خلال المياه الجوفية ولكن أيضًا من خلال القدرة المادية للحفارين، حيث كانت الآبار القريبة من الساحل ضحلة بشكل عام، مما يعكس المستوى المرتفع للمياه الجوفية التي تتحدر من المرتفعات، خاصة بالقرب من الوديان الرئيسية.

ادعى الرحالة ابن المجاور الذي عاش في أوائل القرن الثالث ، أن الآبار القريبة من مدينة زبيد الساحلية كانت بعمق 12-16 قامة، القامة تعادل حوالي 1.7 متر ؛ كما أشار إلى أن مستويات المياه الجوفية هناك يمكن أن تتخفض بشكل كبير، في الوقت نفسه وصف الآبار حول عدن على عمق يزيد عن 18 مترً، في وادي ليس بعيدًا عن مدينة عدن الساحلية الجنوبية، التي لم يكن بها آبار مناسبة في الماضي.

و كانت المياه ترفع بواسطة حبل وبكرة، باستخدام القوة البشرية وحدها للآبار الصغيرة وحيوانات الجر للآبار العميقة ،على الرغم من تركيب القليل من مضخات الديزل في عهد المملكة المتوكلية اليمنية، فإن حفر الآبار ازداد بسرعة في السبعينيات، في عام 1975 كانت الغالبية العظمى من الآبار في منطقة تهامة بالحُدَيدَة، والتي كانت تمثل 25000 هكتار من الأراضي المروية بشكل جيد من المجموع الوطنى .



(خريطه توضح أهم موارد المياه في اليمن)

ثانيا: أسباب أزمه المياه في اليمن

- أدى استخدام الآبار الأنبوبية ومضخات المياه إلى جر البلاد بعيدا عن الممارسات الزراعية التقليدية وأنظمة إدارة المياه، ولم يعد بإمكان البلاد العيش في توازن مع مواردها الطبيعية.
- عملية استخراج المياه بشكل متزايد للمياه الجوفية ذات المورد المحدود، بغض النظر عن عمق حفر الأبار، ففي عام 2010، كانت هناك تقديرات بأن سحب المياه الجوفية تجاوز التجديد بنسبة 30%.
 - أيضاً من مسببات أزمه المياه في اليمن هو الصراع الكارثي الذي أدى إلى نزوح آلاف المزارعين حيث يتم تعطيل التوازن الدقيق لأنظمة المنحدرات الجبلية التي تم بناؤها على مدى قرون بشكل متزايد بسبب نقص العمالة اللازمة للصيانة،وبالتالي فإن فعالية الاستخدام السابق للمياه لأغراض الري قد تآكلت بشكل خطير.



ثالثا: اثر نقص المياه في اليمن

- تعرضت اليمن للخطر بشكل خاص بسبب نقص المياه العذبة في الأنهار، فإجمالي موارد المياه المتجددة للفرد في اليمن، حسب قياس منظمة الأغذية والزراعة، منخفض للغاية، في عام 1992، كان 158.6 مترًا مكعبًا سنويًا، وفي عام 2012 قل هذا الرقم إلى 84.39 متر مكعب، وفي عام 2014 انخفض إلى 78.26 متر مكعب، تستخدم الغالبية العظمى من المياه المستخرجة ، المقدرة بنسبة 90 %، في الزراعه، وهناك أجزاء كبيرة من اليمن ستنفد فيها المياه بين عامي 2021 و بنسبة 90 %، في الزراعه، وهناك أجزاء كبيرة من اليمن ستنفد فيها المياه بين عامي 2021 و حضرموت، حيث يمكن لإعادة التغذية وخزانات المياه الجوفية الحالية أن توفير المياه اللازمة والاحتياجات المحلية لعدة آلاف من السنين .
- غالبًا ما تجمع النساء والفتيات في المناطق الريفية المياه من مسافات بعيدة، ويعرضن أنفسهن للتحرش الجنسي، والغرق في خزانات المياه المفتوحة، ويعانين من الإجهاض الناجم عن حمل أوعية الماء الثقيلة، حتى في حالة وجود شبكات مياه جديدة في القرى، لا يتم توصيلها بشكل عام بالأنابيب إلى المنازل، وتبرز مشكلة أخرى بين الحاجة إلى تأمين المياه للاستخدامات المنزلية في التنافس مع التوسع في ري المحاصيل.
 - يؤثر تناقص الموارد المائية واختفائها على رفاهية الإنسان، إذ يضيف إلى الحالة الإنسانية القاسية القائمة بالفعل من فقر وصراع مستمر في اليمن، هناك تقارير منذ عقد مضى عن اختفاء قرى بأكملها في بعض المناطق بسبب جفاف الآبار المحلية وما تلاه من نقص في المياه الجوفية.
 - بدأ الانخفاض في الأراضي المزروعة في الشمال خلال الحرب الأهلية في الستينيات وتسارع منذ بداية الحرب الأخيرة في عام 2015، وقد تفاقمت ندرة المياه المتزايدة بسبب تآكل المنحدرات، مما اضطر المزارعين إلى بيع أراضيهم، وزيادة عدد السكان، وانتشار نزوح السكان على نطاق واسع هناك تقارير عن أضرار في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون للأراضي الزراعية والسدود الصغيرة والآبار وأنظمة الضخ من حملة القصف كما يؤدي القتال البري في مناطق المرتفعات



الجنوبية الخصبة في إب وتعز إلى التأثير أيضًا على أنظمة المدرجات التقليدية ويقلّل من الأمن الغذائي .

رابعا: مخالفه ميلشيات الحوثي للقانون الدولي الإنساني.

القانون الدولي الإنساني فرع من القانون الدولي العام، الذي يتألف بصفة رئيسية من معاهدات والقانون الدولي العرفي فضلًا عن المبادئ العامة للقانون (نظرا للمادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية).

علي الرغم من أنّ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يختلفان من حيث النطاق، لكنهما يوفّران مجموعة من التدابير الحمائية للأشخاص في النزاع المسلّح، سواء أكانوا من المدنيين، أو أشخاصًا لم يعودوا مشاركين بالفعل في النزاع.

قامت ميليشيات الحوثي بمنع للمنظمات الإغاثية الأممية الدولية من إيصال المساعدات الإغاثية وتوزيعها في المديريات الامر الذى ادى استنكار العالم معبرا أن هذه الاجراءات "إرهابية ومخالفة للقانون الدولي والإنساني

ادى حصار الحوثيين لتعز ولمصادر المياه الضئيله لديهم . الذي جعل الافراد تلجأ إلى مصادر غير نظيفة وغير آمنة للحصول على مياه الشرب، مما أدي الي إصابه العديد منهم بالأمراض المزمنه خاصه الأطفال نظراً لاحتياجهم لبيئه نظيفه ورعايه متكامله ،

أيضا ما يتعارض مع القانون الدولي الانساني وقانون حمايه حقوق الإنسان هو سيطره الحوثيين علي المستشفيات ومنع وصول العلاج للمواطنين وتسخير الدعم الصحي لعلاج جرحاهم فقد ، ومخالفه الحوثيين نصوص القانون الدولي الإنساني الذي ألزم أطراف النزاع بالتعاون مع الطواقم الطبية الإنسانية باعتباره عمل إنساني .



كما حدث مع "منظمه أطباء بلا حدود "، "والصليب الآحمر " وإجبارهم على تسخير الدعم المقدم من المنظمة إلى مستشفى "عبس" الريفي في حجة، شمالي غربي اليمن، لمعالجة مقاتليها الجرحى الذين يسقطون أثناء المعارك التي تدور على مناطق حرض وحيران في المحافظة الساحلية.

يعتبر إنتهاك الحوثيين للطواقم الطبيه من إحدي أسباب معطلات عمل المنظمات الدوليه ، حيث أنهم يستغلون الدعم الطبي ليخدم اهدافهم العسكريه .

مما أدي الي تدخل المنظمه الدوليه في مفاوضات مع مليشيات الحوثي التي تسيطر على المستشفى "عبس " لضمان أمن وسلامة الفرق الطبيه والمرضى في المستشفى و متابعة الاستجابة للحاجات الطبية للسكان في ظل استمرار المواجهات العنيفة والنقص في خدمات الرعاية الصحيّة بالمنطقة.

بينما تقدم المنظمه الدوليه الدعم لاكثر من 11 مستشفى و20 مرفقاً صحياً، في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي شمالي وغربي اليمن، وتركز على علاج ضحايا العنف وحالات الطوارئ الأخرى، وتقديم الخدمات المجانية في مجال رعاية الأم والطفل والصحة النفسية.

لم تتوقف وحشيه وجرائم ميليشيات الحوثيين علي الاعتداء علي المستشفيات بل امتددت لتحويل المدارس والمستشفيات الي مخازن للاسلحه ، واستخدام المدنيين كدروع بشريه لعملياتها العسكريه واحتجاز المواطنيين كرهائن بمواقعهم العسكريه ، واستخدام المناطق المنازل والمنشأت العامه كمركز لاطلاق الصواريخ ، كل هذه الانتهاكات وأكثر تعتبر مخالفه صريحه للقانون الدولي الإنساني .

خامسا: تعديات ميليشيات الحوثي الارهابيه.

في 2019 , أستخدم الحوثيين سلاح " المياه " لحصار تعز ، فقام قناصه الحوثيين باستهداف خزانات المياه بهدف تخريب البنيه التحتيه للمياه كعقاب جماعي لجميع سكان تعز ، مما أجبر المواطنين علي نقل عبوات المياه من صهريج خيري متنقل إلى منازلهم .



ذكرت بعض التقارير الحقوقيه ، أن الاطفال في تعز تركوا المدارس وتحولوا للعمل في جلب المياه ، ليس ذلك فقط بل قامت ميليشات الحوثيين بالعديد من الهجمات الارهابيه ، فقام القناصه باطلاق الرصاص والقذائف المدفعيه ، حول منطقه الصهاريج حيث تجمع هولاء الاطفال لجلب المياه ، مماأدي الي قتل واصابات العديد من الاطفال المتواجدين بالمنطقه .

فاستطاع الاطفال الصمود مع أسرهم في ذلك الحصار الذي فرض عليهم من قبل جماعه الحوثيين الارهابيه ، فكانت الطفله "ح ، أ " التي تبلغ 11 عاما ، والمقيمه في حي "صينة" الواقع وسط مدينة تعز ، فقد استطاعت تحمل كثير من الاعباء إثر أزمة مياه حادة تضرب المدينة الواقعة جنوبي اليمن ونجحت بعد تعبئة إحدى "العبوات بالمياه؛ حيث كانت في حالة إرهاق شديد، بعد أن غادرت مدرسة "صينة" للفتيات لخدمة أسرتها والعمل في نقل المياه.

كان من ضمن اساليب العقاب والاسلحه التي استخدمها الحوثيين هو تعطيل ابار المياه الجوفيه ، حيث قامت بالهجوم علي صهاريخ المياه وضرب القذائف ومنعت المليشيا وصول المياه من الآبار الواقعة في الأجزاء الشرقية لتعز إلى سكان المدينة المحاصرة مما جعل المواطنيين يفقدون 50 % من المياه النظيفه ، بالاضافه الي ندره وجود المياه في تعز .





بالاضافه الي استهداف قناصة الحوثيين خزانات المنازل، وقصفت المشاريع عمدت إلى تخريب البنى التحتية للمياه، كسياسية عقاب جماعية ضد السكان، تركزت في "عدن" قبل التحرير وأحياء من "مدينة الحديدة" و "تعز " و "حجور "؛ حيث تعرضت الي تدمير عشرات الصهاريج الخاصة بالمدنيين بعد حصارها.

الذي أده بدوره الي خلق أزمة كبيره في أحياء تعز المحررة؛ حيث ارتفعت صهاريج المياه التجارية بالـ"وايت" (سعة 6 آلاف لتر) لضعفي ثمنها؛ حيث وصل سعر الواحد منها لقرابة 50 دولاراً أمريكياً.

حيث إن احتياج السكان في اليوم الواحد يصل إلى 35 ألف متر مكعب، وقد كانت المؤسسة تنتج قبل الحرب نسبة 18 ألف متر مكعب، بنسبة عجز تصل لما يقارب 144%.



سادسا: موقف الامم المتحده والمنظمات الدوليه

طالبت المنظمات الدولية، بالضغط على الحوثيين لتشغيل هذه الآبار كونها مشاريع خدمية إنسانية يعد أي توظيف لها إرهاباً وحرباً جديدة في وجه مواطني تعز.

اعربت الأمم المتحدة قائله إن الحرب تسببت في أزمة مائية كبيرة أدت إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وإنه يتوفى كل عام نحو 14 ألف طفل يمني، دون سن الـ5، إثر سوء التغذية والأمراض الناجمة عن نقص المياه.

بالاضافه اعتماد قرابة 90% من سكان اليمن على صهاريج المياه لتأمين احتياجاتهم اليومية، بينما يعاني 15 مليون مدنى من الحصول على مياه الشرب النظيفة.

كما ذكر تقرير حكومي ان النمو السكاني يوثر علي مشكلات المياه ورفع نسبة الطلب، وتضاءل موارد المياه العذبة، إثر الضخ المفرط من المياه الجوفية والاستهلاك المرتفع للفرد، وسوء إدارة الموارد المائية.

كما قدر العجز المائي للبلاد، بمليار متر مكعب سنوياً، في أعقاب تناقص منسوب المياه الجوفية بمعدل يصل إلى 7 أمتار في بعض الأحواض المائية، أبرزها حوضا "صنعاء وصعدة".

كما أن الامم المتحده أطلقت حمله موسعه تحت مسمي " الآمم المتحده تفضح الحوثي " لإعادة تذكير العالم بكم الجرائم والآنتهاكات التي اجريتها المليشيات الموثقة في التقارير الأممية، وكانت مده الحمله 3 أيام ، بالاضافه الي تصنيف الحوثي جماعة إرهابية وإدراجها ككيان تحت حظر السلاح.

حيث أجمعت التقارير الأممية على منع مليشيات الحوثي بعثة دعم اتفاق جديدة من تنفيذ ولايتها بالكامل والسيطرة على تحركات مراقبيها، كما استغلوا اتفاق "ستوكهولم" لحماية الأهداف العسكرية.



الخاتمه

انتهاكات جماعة الحوثي بحق المدنيين و الاطفال والتسبب في الفقر المائي يعتبر جرائم حرب، تعاقب عليها التشريعات الدولية ويجب وضع حد للمأساة التي تحدث بحق مواطنيين و أطفال اليمن، وتعز بشكل خاص .

فقد تعددث حوادث الحوثيين من القتل والارهاب وانتهاك حقوق الانسان والتعدي علي حقوق المواطنيين في المياه والحياه الكريمه ، فيرجع ذلك الي أن جماعه الحوثيين وهي جماعه ارهابيه نفتقد كل معاني الانسانيه ، وتتعدي بطريقه مباشره علي القانون الدولي الانساني ، مما يستلزم تكاتف الجميع للحد من هذه الآنتهاكات التي يكون ضحيتها مئات من الأطفال والمواطنيين الابرياء .

لذلك يجب العمل على تجميع كل وقائع الانتهاكات والجرائم التي حدثت من قبل جماعة الحوثي وإصدار تقرير وبيان يناصر حق الضحايا في إدانة هذه الجماعة المتطرفة والإرهابية جراء انتهاكاتها بحق الأطفال واليمنيين وإطلاع الرأي الدولي على حجم الكارثة التي يعانيها اليمنيين منذ الانقلاب الحوثي في اليمن، و العمل من خلال تجميع هذه الوقائع على حشد رأي دولي لملاحقتهم أمام القضاء الدولي".